

الحميدي يسأل وزير العدل عن عدد بلاغات «نزاهة»



بدر الحميدي

وأضاف الحميدي: «كم تبلغ قيمة المصروفات الإدارية التي تم صرفها لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الهيئة العامة لمكافحة الفساد الأول منذ تأسيسها؟ والثاني؟ وكم يبلغ إجمالي المصروفات الإدارية والتكاليف المالية للهيئة منذ تأسيسها حتى تاريخ ورود السؤال؟ وكم عدد القضايا التي تم تحويلها للنيابة واسترداد أموال منها أو لم يتم استرداد الأموال، أو القضايا التي حفظت؟».

قدم النائب بدر الحميدي سؤالاً إلى وزير العدل وزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة، قال في مقدمته: «صدر القانون رقم 2 لسنة 2016 بتنظيم الهيئة العامة لمكافحة الفساد، وبناء عليه يرجى إفادتي بالتالي، على أن تكون الإجابة مصحوبة بما يتطلبه البيان من مستندات وقرارات ذات الصلة بموضوع السؤال، ما عدد البلاغات التي تم تقديمها إلى الهيئة حتى تاريخ الرد على السؤال مع تحديد موضوع كل منها؟».

الصالح لأحمد النواف: ما مدى صحة أخذ تعهدات سنوية من أصحاب الحسينيات؟



الشيخ أحمد النواف



هشام الصالح

2 - ما المبرر القانوني لأخذ هذه التعهدات واستدعاء أصحاب الحسينيات للمخافر من أجل التوقيع عليها؟
3 - هل تطلب وزارة الداخلية من كافة منظمي التجمعات الخاصة والعامة التوقيع على تعهدات؟
4 - ما مضمون هذه التعهدات وما هو الغرض من فرضها ومدى مشروعيتها وقانونية الإلزام بالتوقيع عليها؟
5 - إذا كان فرض التوقيع على التعهدات غير مقتصر على الحسينيات، فيرجى تزويدي بنسخ من كافة التعهدات التي تم أخذها من غير الحسينيات للاجتماعات واللقاءات بمختلف أنواعها للفترة من 2015 إلى 2021.

والماكب والتجمعات وفقاً للشروط والأوضاع التي بينها القانون، على أن تكون أغراض الاجتماع ووسائله سلمية ولا تنافي الآداب. ولكن يبدو أن بعض المسؤولين الأمنيين يتخذون قرارات مخالفة تتجاوز هذه القواعد الدستورية وتمس ضمانات ممارسة الحقوق والحريات، ومن ذلك ما نلنا إلى علمنا بشأن مطالبة الحسينيات بالتوقيع على تعهدات يجهل سندها القانوني ومضمونها ودواعيها. واعتباراً لما سلف يرجى التفصل بالجواب على الأسئلة التالية وتزويدي بالبيانات المطلوبة: 1 - ما مدى صحة أخذ تعهدات سنوية من أصحاب الحسينيات والأمر بحضور كبار السن للتوقيع على تعهد لا يعرف له أي سند قانوني؟

وجه النائب هشام الصالح سؤالاً برلمانياً إلى وزير الداخلية الشيخ أحمد النواف بعد تداول أنباء عن قيام «الداخلية» بأخذ من أصحاب الحسينيات مع اقتراب شهر محرم. وجاء نص السؤال كالتالي: كفلت المادة 35 من الدستور الكويتي حرية الاعتقاد وجعلتها مطلقة وأناطت بالدولة حماية حرية القيام بشعائر الأديان طبقاً للعادات المرمية، على ألا يخل ذلك بالنظام العام أو يناهز الآداب. وتضمن المادة 44 للأفراد حق الاجتماع دون حاجة لإذن أو إخطار سابق، وتمنع على أي أحد من قوات الأمن حضور اجتماعاتهم الخاصة. وقد أباحت ذات المادة الاجتماعات العامة

17 سؤالاً من 7 نواب في نهاية الأسبوع المنصرم

إجابته عن الآتي: لماذا لم يتم إدراج إنشاء مجمع الصالات للألعاب الجماعية والفردية بنادي خيطان الرياضي في ميزانية الهيئة العامة للرياضة منذ صدور رخصة البناء من بلدية الكويت في شهر 8 لسنة 2018؟ وما المشاريع التي تم إدراجها في ميزانية الهيئة العامة للرياضة بالنسبة للأندية خلال السنوات التالية 2020/2019 - 2022/2021 - 2023/2022؟ ولماذا لم يتم تبديل مكائن التكييف لصالات البد والاسكواش ومكاتب التنس الأرضي والسكرياتية ومكاتب مجلس الإدارة رغم مرور فترة طويلة على تعطّلها واستحالة العمل أو التدريب في ظل الطقس الحار بفترة الصيف.

وطلب تزويده بمواعيد محددة لانتهاء من إدراج إنشاء مجمع الصالات للألعاب الجماعية والفردية بنادي خيطان، وبمواعيد محددة لتبديل مكائن التكييف للأماكن المبنية أعلاه.



مجلس الأمة

بالبدء في المراسلات لطرح مجمع الصالات فإنه إلى الآن لم يتم الانتهاء من هذه المراسلات، ولم تطرح مناقصة إنشاء مجمع الصالات في ميزانية الهيئة العامة للرياضة.» وعلى ضوء ما سبق طلب

المشروع، وأخذ موافقة وزارة المالية لتوفير الاعتمادات المالية اللازمة، ولقد ذكرتم في ردكم أنه تم عمل صيانة لمرافق النادي التي ذكرتموها في ردكم، إلا أن ردكم جاء مخالفاً للواقع، فاما ما يتعلق

وجاءت الإجابة من قبلكم وذكرتم فيها أن إنشاء مجمع صالات الألعاب الجماعية والفردية بنادي خيطان سيخرج ضمن مشاريع خطة التنمية، وأنكم بدأت في إعداد المراسلات الخاصة بطرح

شهد مجلس الأمة، الخميس، تقديم 7 نواب سؤالاً إلى عدد من الوزراء، حيث وجه النائب أسامة الشاهين سؤالاً مشتركاً إلى 11 وزيراً.

ووجه سؤالاً واحداً كل من النواب د. بدر الملا إلى وزير النفط، ومبارك الحجرف إلى وزير المالية، ود. محمد الحويلة إلى وزير التعليم العالي، وأسامة المناور إلى وزير الأشغال، ود. عبدالله الطريقي إلى وزير الأشغال أيضاً، ومهلل المضاف إلى وزير التجارة.

بدوره، وجّه النائب فارس العتيبي سؤالاً برلمانياً إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة وزير الدولة لشؤون الشباب محمد الراجي، قال في مقدمته، «لقد تقدمت بسؤال في مايو 2021 بشأن مجمع صالات الألعاب الجماعية والفردية بنادي خيطان الرياضي وكذلك أعمال الصيانة لهذا النادي

مرسوم بترقية 54 عضواً في القضاء إلى وكيل نيابة «ب»



قصر العدل

طلال محمد عبدالله مخيط ابو صليب المطيري عبدالعزيز ناصر عبيد منصور السبيعي

عبدالله فيصل عبدالله حسين المذن راشد صلاح محمد داود الحمدان غاطي راشد نايف شليويح المطيري مشاري عبدالعزيز عبدالله خلف السلام جاسم نعمان جاسم محمد المسباح احمد سالم عبدالله سالم البغيلي محمد خالد مبارك عبدالعزيز الوهيب محمد خالد عبدالله مطيران العازمي فهد نايف بندر قنوان المطيري عبدالله بدر ناصر معتوق العسلاوي سيد يوسف عدنان السيد الرفاعي عبدالرزاق عادل عبدالرزاق الدوسري

عبدالله جمال سعود فهد الصميط حمد خالد مطلق رجا الحضين عبدالله علي فهد صبيح الزعبي حمد صلاح عبدالرحمن علي الطيخ ضاري ناصر سالم صالح الهويدي أحمد محمود عبدالعزيز محمد الفرج محمد علي حمود منصور الهاجري فهد سعد محمد اسحق الهاجري عبدالرحمن يوسف راشد يوسف الضويحي مشاري فلاح عبدالله المشاري الكليب

عبدالله احمد عبدالله عبدالكريم الصقر حمد خالد احمد جاسم التويتان عمر سعود عمر نايف العتيبي ضاري طاري مضاف سالم المضاف براك ناصر راشد حمد المحارب شملان فهد عبدالله مخيط ابو صليب المطيري احمد ناصر احمد محمد العجيري خالد عبدالله خالد عبدالله الوزان

مادة ثانية

على وزير العدل تنفيذ هذا المرسوم، وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر مرسوم بترقية 54 من العاملين في القضاء إلى درجة وكيل نيابة «ب» في النيابة العامة. وجاء في المرسوم:

مادة أولى

أ- يرقى فهد إبراهيم عبدالرحمن إبراهيم السيف - لدرجة وكيل نيابة «ب» بالنيابة العامة - اعتباراً من 1/3/2022.

ب - يرقى كل من الآتية أسماؤهم إلى درجة وكيل نيابة «ب» بالنيابة العامة، وذلك اعتباراً من 5/7/2022:

أحمد أيمن احمد حسين التمار فهد احمد جاسم محمد العوض حمد عبدالعزيز ابراهيم عبدالعزيز الربيعة عبدالرحمن ضرار عبدالله سليمان الوقيان خلف طلال محمد سعد الفرخان ابراهيم عبدالناصر علي ابراهيم خرييط محمد طلال شاهين محمد الهاجري ناصر سالم عبدالله عامر الرجباني عبدالله ندى عبدالله عبدالله العتيبي مساعد محمد مطلق ظاهر الشمري خالد عبدالله جاسم خالد الجاسر عبدالوهاب عدنان عبدالرحمن الطيطبائي ناصر خالد جاسم صالح المسبحي ناصر سليمان نخيلان سالم المطيري عبدالله محمد فهد راشد العجمي خالد بدر عبدالعزيز عبدالله الجريوي

سليم عبدالرحمن عايض عطالله المطيري عبدالرحمن رشاد سعد فلاح غريب مشاري محمد احمد خالد المشاري عبدالله بدر غصان محمد الزمانان عبدالرحمن عبدالله ابراهيم عبدالله الجيران

البلدية: لجنة لتوحيد بيانات العقارات بالوثائق الشرعية والمخططات المساحية



بلدية الكويت

والشكاوى المقدمة من ملاك العقارات بشأن اختلاف بيانات عقاراتهم والتنسيق مع مختلف الجهات المعنية بالبلدية وخارجها من أجل إيجاد الحلول المناسبة للمعوقات التي تصادف التنفيذ

واختتمت الشريعة تصريحها بالقول: ان البلدية تسعى بشكل دائم إلى توحيد البيانات والوثائق الخاصة بالعقارات بهدف المحافظة على حقوق ملاكها، والتسهيل عليهم لإدارة ممتلكاتهم والتصرف فيها بكل سهولة ويسر.

ادارات تحديد الملكية والتدقيق والمتابعة الهندسية بالإضافة إلى مشاركين من ادارتي التنظيم والقانونية لبحث البيانات الخاصة بالعقارات وبالوثائق الشرعية والمخططات المساحية عما هو مستغل من ملاك العقارات على أرض الواقع واطار الجهات المعنية لاتخاذ ما يلزم من اجراءات لتوحيد مستنداتها وبياناتها . وقالت الشريعة في تصريح صحفي ان اللجنة ستقوم ايضا ببحث ودراسة الطلبات



نادية الشريدة

أكدت مديرة عام البلدية بالإجابة م.نادية الشريدة ان البلدية تعمل على التعاون مع مختلف الجهات المعنية من أجل خدمة المواطنين، وتسريع انجاز معاملاتهم ومنها الخاصة بالعقارات التي يتطلب انجازها توحيد بياناتها ما بين البلدية وادارة التسجيل العقاري والمؤسسة العامة للرعاية السكنية ، جاء ذلك عقب اصدارها القرار الاداري رقم 93 لسنة 2022 الذي تضمن تشكيل لجنة برئاسة رئيس قطاع المساحة ومدراء عن